الأمم المتحدة S/2020/153

مجلس الأمن

Distr.: General
2 March 2020
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان 26 شباط/فبراير 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخامس والستين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) (S/2020/141).

تُكرر حكومة الجمهورية العربية السورية التعبير عن أسفها لاستمرار معدي تقارير الأمين العام ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية ”أوتشا“ في نهجهم السلبي المسيس ضد الجمهورية العربية السورية ومؤسساتها، لا سيما من حيث استمرار سقوطهم في ذات الأخطاء التي تعتبر خروجاً كبيراً عن ولايتهم، واستمرار تجاهلهم المتعمد للملاحظات والمشاغل التي عبرت عنها الجمهورية العربية السورية خلال التقارير السابقة ذات الصلة للأمانة العامة.

والأسئلة التي يجب على مُعدي التقرير الإجابة عليها بعد صدور 65 تقريراً حول الوضع الإنساني في سورية هي: ما الهدف من التغاضي المتعمد عن أن السبب الحقيقي لمعاناة السوريين كان، ولا يزال، هو ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة؟ ولماذا يُصر معدو التقرير على توجيه اتهامات كاذبة للحكومة السورية بالتقصير في الاستجابة لاحتياجات المدنيين؟ ولماذا يتم استخدام التقرير كوسيلة لتشتيت ما تقوم به الجمهورية العربية السورية وحلفاؤها من جهود لمحاربة الإرهاب، وتكريسه للترويج لسياسات وأجندات بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأدواتها في المنطقة، بشكل يُسيء لسمعة ومصداقية الأمم المتحدة ككل؟ ولماذا يتم تجاهل الجهود التي تقوم بها الحكومة السورية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الملايين من مستحقيها؟ ولماذا يتم التعتيم على الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية المسلحة وقوات النظام التركي بحق المدنيين وتدميرها المتعمد للبنى التحتية المدنية؟ ولماذا ينساق مُعدو التقرير وراء الحملات المحمومة التي تقودها دول غربية معروفة بشأن حالة منطقة معينة في سورية، وآخرها الوضع في محافظة إدلب؟ ولماذا الترويج لمعلومات مضللة حول قيام الجيش العربي السوري وحلفائه بقصف أهداف ومنشآت مدنية في محافظة إدلب؟ ولماذا يترافق هذا كله مع كل تقدم يحققه الجيش العربي السوري في مواجهة المجموعات الإرهابية المسلحة؟

وتذكر حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً بما يلي:

- تخضع مدينة إدلب وبعض المناطق المجاورة لها لسيطرة تنظيم ”هيئة تحرير الشام“، أي تنظيم جبهة النصرة المدرج على قائمة مجلس الأمن للتنظيمات والكيانات الإرهابية بوصفه ذراع تنظيم القاعدة في سوريا.

- لقد استغل هذا التنظيم الإرهابي عدم وفاء النظام التركي بتعهداته بموجب اتفاق خفض التصعيد وتفاهمات أستانا وسوتشي لفرض سيطرته على محافظة إدلب وارتكاب أبشع الجرائم بحق أهلها.

- إن العمليات التي يقوم بها الجيش العربي السوري وحلفاؤه تأتي رداً على الجرائم الممنهجة التي ترتكبها ”هيئة تحرير الشام“ بحق المدنيين في المدينة، وكذلك في القرى والبلدات المجاورة.

- تضم هيئة تحرير الشام الإرهابية التي تسيطر على مدينة إدلب في صفوفها عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين استقدمتهم حكومات دول معروفة إلى بلادي من شتّى أنحاء العالم. ولا تزال ترفض استعادتهم وتتغاضى عن نقل نظام أردوغان لهم إلى تركيا ومناطق أخرى في القرن الأفريقي.

- تتخذ هيئة تحرير الشام الإرهابية مئات الآلاف من المدنيين في المدينة دروعاً بشرية، وترتكب بحقهم أبشع الجرائم الهمجية، وتنشر الموت والخراب والدمار، وتستبيح المرافق المدنية، بما فيها المشافي والمدارس التي حولتها إلى ثكنات عسكرية ومراكز لاحتجاز وتعذيب وقتل كل من يرفض فكرها التكفيري المتطرف، كما ثبت قيامها بمصادرة غالبية المساعدات الإنسانية التي تصل للمحافظة بما في ذلك تلك التي ترد عبر الحدود بموجب القرار 2165 (2014).

- لم تقتصر جرائم هذا التنظيم الإرهابي على المناطق التي يسيطر عليها بل امتدت لتطال المناطق المأهولة بالمدنيين في البلدات والمدن المجاورة بالقذائف والصواريخ العشوائية، التي أدت إلى استشهاد العشرات من المدنيين، وجُلهم من النساء والأطفال.

- الحكومة السورية هي الأحرص على حياة مواطنيها، وهي مستمرة في اتخاذ كافة الإجراءات لضمان أمنهم وسلامتهم.

- إن الحكومة السورية مستمرة في ممارسة حقها السيادي والدستوري في الدفاع عن أرضها وعن مواطنيها، هذا الحق الذي كفله القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

- تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، بأن إنهاء معاناة السوريين يتطلب الكف عن النفاق والتسييس، والتوقف عن الاستثمار بالإرهاب، والقيام بالحد الأدنى لتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، والأعمال العدوانية التي يقوم بها النظام التركي.

ختاماً، تأسف الجمهورية العربية السورية لقيام معدي التقرير، بما ينسجم وتوجهات بعض الدول الغربية، بالترويج وبشكل مغلوط للمساعدات عبر الحدود التي ثبت عدم جدواها أو ضمان وصولها إلى مستحقيها من المدنيين، وتُشير في هذا السياق إلى أنها قد وافقت على نقل المساعدات عبر خطوط التماس إلى مناطق الاحتياجات للمواطنين السوريين داخل القطر، شريطة وصولها إلى المدنيين المستحقين

لها وضمان عدم وصولها إلى أية مجموعات إرهابية مسلحة، أو تنظيمات سياسية غير شرعية، وتوزيعها بإشراف الدولة السورية والهلال الأحمر العربي السوري والشركاء من منظمات الأمم المتحدة المعنية.

آمل إصدار هذه الرسالة وتعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير